



## بين سلام والصلح عهد واحد لنظام "الاحتكار الحر" بقلم: صالح صالح

استهدفت ثلاثة مراكز لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي كناية عن اهداف عسكرية وادارية وثقافية ، وذلك بتثبيت قاعدة للصواريخ على سيارات تنطلق منها تلك الصواريخ باتجاه اهدافها المحددة مع فارق بسيط في الوقت بين انفجار وآخر لتكون الخسارة اكثر وتحقيق الاهداف اتمر . ولكن النتيجة جاءت عكس ما حدث في عملية فردان ، ووجه الشبه بين

تلك العملية الاجرامية هي عدم اكتشاف هؤلاء العناصر والجواسيس الذين يسرحون ويعرجون في لبنان ، وذلك لان باب لبنان مشرع على الميادين للجواسيس والمغلاة طما - كما تقول تلك الاقضية .

● ومن جهة ثانية لا تزال الاضرابات والمظاهرات التي كانت تحدث في عهد صائب سلام ، مستمرة

اليوم وبشكل اكثر فاعلية حيث ان اسلوب الواجهة اختلف بين تلك الفترة وهذه . فاضرابات المعلمين والطلاب والعمال والمزارعين مستمرة ، وما زالوا يرفعون مطالبهم العادلة التي رفعوها بالاصر وقوبلت بالقمع والرضاي من قبل السلطة اثناء حكم صائب

سلام وذهب ضحيتها كثير من القتل والجرح ومن بينهم الشهداء يوسف العطار وحسن العباك ونعمة درويش وغيرهم . وما زالت اليوم تقابل بأسلوب

التبعية والمعاذلة من قبل الدولة خاصة وانهم في حالة اقتصادية سيئة تهدد مصرهم ومصر عائلاتهم حيث تصاعد موجة الغلاء وارتفاع اسعار المواد الغذائية الرئيسية بشكل جنوني مما جعل هؤلاء

بواجهون واقفا يهدد حياتهم وعيالهم . واستمر اضراب المعلمين في المدارس الخاصة حوالي اسبوعين بالإضافة الى اضراب عمال الربيعي والنقل المشترك والذي عطل الحياة الاقتصادية وكان سببا في تحكم

السائقين بالركاب وبصورة ذئبية .

ومع قناعتنا بان حكام لبنان لا يمثلون ارادة الشعب اللبناني ومصالحه حيث يفضلون مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة التي تعود بالنفع على الشعب ومتطلبات وجوده وحياته ، لذا وجب علينا ان نعطي رأينا وبكل صراحة حول ما ينتشر من تصريحات نيابية وسياسية خاصة على لسان رئيس حكومة كالرئيس رشيد الصلح .

ونحن بدورنا نقول له : ان حكمه شبيه بصورة كبيرة بحكم « سلام » خاصة ، وحكم غيره من رؤساء الوزارات السابقين واللاحقين مع اختلاف بسيط يجعل بعض المنجزات التي لا تذكر بالنسبة للشعب وحياته المعيشية .

● فعند تولي صائب سلام لرئاسة الحكومة - كأي رئيس قبله وبعده - ظهرت عدة حوادث كان لها اهمية خاصة شبيهة بحوادث مماثلة حدثت في فترة حكم الصلح مع فارق بسيط بينها ، ومع اختلاف في اسلوب التنفيذ . فعلى سبيل المثال لا الحصر ،

ففي ١٠ نيسان ١٩٧٢ وابام حكم سلام ، قام الكوماندوس الإسرائيلي بتعاونه المخابرات الاميركية والصهيونية الخ ... بعملية فردان في قلب بيروت ، ذهب ضحيتها ثلاثة من قادة المقاومة وهم كمال ناصر

وكمال عدوان وابو يوسف مع عدد آخر من شهداء الثورة الفلسطينية ، دون ان يعطي الرئيس سلام

- وكان وقتها وزيرا للدخالية - اوامره باطلاق النار او بمحاصرة السفارة الاميركية ، وكر التجسس في لبنان والتي انطلق منها اكثر عناصر هذه المخابرات وعادوا اليها وبالتالي لاعتقالهم والنزال الغلاب بهم .

● وفي عهد الرئيس الصلح حاولت المخابرات الاسرائيلية والاميركية تنفيذ خطة مماثلة لعملية فردان - ولكن بأسلوب آخر - وفي قلب بيروت ايضا

في جلسة خاصة «تساءل رئيس الحكومة الأستاذ رشيد الصلح عما اذا كان أي رئيس وزارة فعل مثلما هو فعل ، ويتحدى أي رئيس ان يفعل مثله . وانه يسدي ارتياحا كبيرا تجاه كل عمل تقوم به حكومته » .

وبما اننا نحن الشعب ، يحق لنا ابداء الرأي في كل ما يقوله النواب باعتبارهم « ممثلين لهذا الشعب » - كما يدعون - فمن الواجب ان نرد على رئيس الحكومة بكل موضوعية وعلمية وصرامة مع العلم باننا لسنا بمحاميين دفاع عن

الرؤساء السابقين ، بل نريد ان نطلع الشعب على كل الحقائق ونوصل له كل ما هو واقعي وحقيقي وذلك عن طريق

البراهين والاثباتات المادية الملموسة ، لنفهم بالتالي الواقع الذي يعيشه وعملية الاستغلال والنهب التي يمارسها ضده

حكاياه والذين يدعون تمثيله في مجلس النواب ، والصور المشوهة التي ينقلونها له عبر اجهزة وسائل اعلامهم من راديو وتلفزيون وغيرها الخ ..

ومع قناعتنا التامة بان النظام اللبناني ، نظام كبر التجار والاحتكار والسماحة ، نظام ال ٤ ٪ ، الاقلية المستغلة تعب الاغلبية الساحقة من سكان لبنان ، والتي تستأثر بخيرات هذا البلد وتمارس

عملية الاستغلال بشكل علني واضح ، نتيجة ارتباطها بالامبريالية العالمية ، واعتمادها على نظام الاقتصاد الحر حيث تمارس عملية الاستغلال على اساسه .

## السلطات المصرية تفلق مقر الاتحاد الوطني لطلبة عمان في القاهرة

استمرارا على نهج السلطة المصرية المتواطئة مع الرجعيين العربية وتتويجا للزيارة التي قام بها شاه ايزان لمصر ، قامت السلطات المصرية بختم مقر الاتحاد الوطني لطلبة عمان بالشعب الاحمر الطلابي ، سوى تنديده بغزو جيوش الشاه لارض عمان العربية !! ووبررت السلطات المصرية عملها بأنه تم بناء على طلب السفارة القابوسية في القاهرة ، هذا ووجهت الاتحادات الطلابية العربية برقية استنكار لهذا العمل اللاديمقراطي وشكلت لجنة متابعه مكونة من اتحادات فلسطين واليمن الديمقراطي وعمان والكويت اجتمعت بوزيرة الشؤون الاجتماعية والتي كان ردها بالحرف الواحد :

« اتحاد عمان خرق القانون ، الاتحاد موجود علشان يمارس نشاطاته الاجتماعية والترفيهية فقط ! مش علشان يمارس نشاط سياسي ! وممارسة النشاط السياسي خرق كبير للقانون اللي نعمل به هنا ، وانه بنفس الوقت ممنوع !! »

وقد رد احد اعضاء لجنة المتابعة ( ممثل وفد فلسطين ) قائلا : طيب احنا في اتحاد منمارس السياسة بشكل رئيسي ، وبنهاجم باستمرار النظام الاردني العميل ، فلماذا القانون فقط يطبق على اتحاد عمان ؟

وهنا ردت الوزيرة بحدة : لو جاعنسي شكوى من الحكومة الاردنية حاتفل اتحادكم !

ملاحظة اخيرة : ان القانون المعمول به يرجع تاريخه الى عام ١٩٢٠ وقد وضعه وطبقه الانجليز ابان استعمارهم للوطن في مصر ولا يزال يطبق في جمهورية السادات التقدمية !

## المعلمون الرسميون و"فتح" وزارة التربية

مبهمة وخاطئة لبعض الفترات ، مع ان المطلوب اصلا ، رفض هذا المشروع جملة وتفصيلا ، والتنديد به على اوسع نطاق ، وذلك انطلاقا من الرفض المبني لمناتشة اي مشروع يمس المعلمين دون مشاركة لجنة تمثلهم مشاركة عملية في اعداد ومناقشة بنود مثل هذا المشروع .

ومسألة رفض المشروع الحالي ، لا تنطلق من كونه مشروعا بوليسيا لا يمت لقضية التربية بصفة محسوبة ، بل لكونه مشروعا تصفويا يطال اوسع القطاعات من المعلمين

بحجج تخترعها لجنة « التصفية البوليسية » المسماة « الكفالية » عدا عن ان المشروع يهدد التعليم الرسمي « بالتقليص » لحساب التعليم الخاص عن طريق التقليص

المتعمد في عدد المعلمين من جهة ، والالغاء التدريجي لامكانية الحاجة الى معلمين جدد من ناحية اخرى ، وذلك بزيادة حصص التدريس للمعلمين الحاليين ...

فالدخول في الحوار بشأن هذا المشروع هو مقدمة لتببيع التحرك وتغيير وجهته . والمطلوب رفض هذا المشروع « البوليسي التصفوي » رفضا حازما ، والاستعاضة عنه بالتفكير والعمل الجدي المسؤول من اجل احياء رابطة المعلمين ، مستفيدين من ايجابية واحده

« للمشروع » ، هي تحقيق قرصة لقاء اوسع مجموعة من المعلمين .

ان التماسك والوحدة في صفوف المعلمين ، مطلوبة اكثر من اي وقت مضى ، وبعدها يأتي البرنامج التفصيلي للتحرك القادم ، والذي يفترض ان يكون سريعا ، خاصة بعد حركة المعلمين في المدارس الخاصة . وبعدها تقام الازمة المعيشية لدى اوسع الفئات الشعبية ومنهم المعلمين في المدارس الرسمية ...

تتصح يوما بعد يوم سياسة التولية التريبوسية ، وتتكشف اكثر فلتكث حقيقة ادعائها ، حتى من خلال بعض « التجاوزات » التي تعتبرها الدولة في صالح المعلمين والتعليم الرسمي .

والجديد في هذا الموضوع ، هو مشروع تنظيم شؤون المعلمين « وشجونهم » ، هذا المشروع الذي يعتبر سلبقة خطيرة في ممارسات السلطة وحلقة جديدة واسعة من حلقات التآمر المتصوف على التربية والتعليم الرسمي في لبنان ، وعلى

العنصر الاساسي في عملية التعليم الا وهو « المعلم » . فالرد الذي تقدمته لجنة المعلمين يخضع لذهنية ضيقة ، تدخل في « فتح » وزارة التربية عن وعي او بدونه . وذلك بواسطة القبول في مناقشة - تفصيلية - للمشروع ، وبعض الاحيان الاجراف لتفسيرات

### اللياس الهبر

#### والسياسة الضرائبية

ادلى النقابي اللياس الهبر بالتصريح التالي :

... يمكن القول ان السياسة الضرائبية المنبعا في لبنان حاليا ما تزال مختلفة كليا . واذا كانت الدولة تود فعلا تقديم المعطاهات الاجتماعية

اي عصنة المجتمع اللبناني . فمن المفروض عليها اعادة النظر في نظام الضرائب ، اي الاعتماد اولا على التحصيل المتأخر وتزوير الجباية ، وتطبيق مبدأ الضريبة التصاعدية على الارباح على اساس الدخل الموحد .

اما اذا استمرت الدولة في اتباع نظامها الضرائبي بوصفه الراهن فاتها ستبقى تدور في حلقة مفرغة وسوف لا تستطيع ابداء تلبية الحاجات الاجتماعية للمواطنين .